الاصلاحات المجتمعية – أنواع الأحكام والمعلومات

إدارة الجناة في المجتمع

تهدف الاصلاحات المجتمعية إلى تخفيف تأثير الجريمة على المجتمع وذلك من خلال إدارة الجناة وفقاً للأحكام المجتمعية كون تأثيرها حاسماً على إصدار الأحكام.

توفر الاصلاحات المجتمعية تقييمات ما قبل إصدار الحكم وبعده ونصائح للمحاكم ولسلطات الإفراج بالإضافة إلى المساعدة في الانخراط ضمن مجموعة من التدخلات المجتمعية. وتوفر الإصلاحات المجتمعية تدخلات مسبقة للمجرمين تأخذ في الاعتبار حماية المجتمع، وامتثال المجرمين لأوامر المحكمة، ورد الحقوق إلى المجتمع، والاحتياجات الشخصية والتنموية للمجرمين في معالجة سلوكهم المخالف.

الأحكام المجتمعية

هناك مجموعة من الأحكام المجتمعية التي يمكن فرضها على الجاني. ويساهم الاشراف المجتمعي في سلامة المجتمع من خلال فرض العقوبة ضمن إطار الإدارة البناءة لحالة الجاني.

يقوم موظفو الاصلاحات المجتمعية بوضع خطة لإدارة الحالات الفردية لكل جاني في المجتمع، وتعتمد على تقييم موضوعي للمخاطر.

يتضمن الاشراف في المجتمع مجموعة من استراتيجيات التدخل التي تتطلب اتصالًا منتظمًا مع الجاني في كل من المكتب ومنزل الجاني، بالإضافة إلى التواصل مع الأشخاص المهمين في حياة الجاني وإجراء فحوصات أخرى لمراقبة الامتثال لشروط أحكام المحكمة.

قد يشمل التدخل من خلال العمل الاجتماعي أيضًا مشاركة الجناة في البرامج التي تستهدف سلوكهم المسيء. بالإضافة إلى ذلك، يعمل موظفو الاصلاحات المجتمعية بنشاط مع المجتمع الأوسع لربط الجناة بالخدمات المناسبة وأنواع الدعم اللازمة في المجتمع.

أنواع الأحكام المجتمعية

- **أحكام الإفراج المشروط (CRO)**

يمكن للمحاكم فرض أحكام الإفراج المشروط على الجرائم الأقل خطورة والتي تم ارتكابها لأول مرة. ويمكن فرض أحكام الإفراج المشروط لمدة تصل إلى عامين. كما يمكن أن تكون أحكام الإفراج المشروط مع إدانة وإشراف أو بدونهما ويُنظر إليها على أنها وسيلة للسماح للمجرمين الأقل خطورة بالابتعاد عن نظام العدالة الجنائية.

يمكن للمحكمة تحديد شروط الإفراج المشروط عندما يكون ذلك مناسبًا، فيما يتعلق بالامتناع عن تعاطي المخدرات والكحول، والبرامج، وعدم التعامل مع أفراد معيّنين، ووضع قيود على أماكن معيّنة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمحاكم فرض إدانة على الإفراج المشروط إذا رأت ذلك مناسبًا.

- **أحكام الاصلاحات المجتمعية (CCO)**

يتم فرض أحكام الاصلاحات المجتمعية على الجناة بسبب جرائم لا تستدعي السجن. ويمكن فرض أحكام الاصلاحات المجتمعية لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.

وتعتبر أحكام الاصلاحات المجتمعية أحكاماً مرنة. ويمكن للمحكمة الاختيار من بين مجموعة من الشروط، مثل الإشراف من قبل موظفي الإصلاحات المجتمعية، والعمل في الخدمة المجتمع (حتى 500 ساعة). وتحال الانتهاكات إلى المحكمة المحلية.

- **أحكام الاصلاح المكثف (ICO)**

حكم الاصلاح المكثف هو حكم بالسجن لمدة تصل إلى عامين وتقرر المحكمة أنه يمكن تنفيذه في المجتمع. الإشراف إلزامي على أحام الاصلاح المكثف.

يمكن للمحاكم إضافة شروط إلى حكم الاصلاح المكثّف مثل الاحتجاز المنزلي، أو المراقبة الإلكترونية، أو حظر التجول، أو العمل في خدمة المجتمع (حتى 750 ساعة)، أو حظر الكحول/المخدرات، أو فرض قيود على الأماكن، أو وعدم التعامل مع أفراد معيّنين.

تتم إحالة الانتهاكات إلى هيئة الإفراج المشروط في الولاية (SPA) عندما يكون الأمر مناسبًا ووفقًا للاصلاحات المجتمعية؛ وقد يُطلب من الجاني قضاء ما تبقى من عقوبته في الحجز.

- **العمل في خدمة المجتمع**

إنّ العمل في خدمة المجتمع يتيح الفرصة للجناة تعويض المجتمع عن جرائمهم من خلال القيام بعمل غير مدفوع الأجر. يمكن أن تحكم المحكمة على الجاني بأداء أعمال خدمة المجتمع كجزء من أمر الاصلاح المكثف أو أمر الاصلاح المجتمعي.

ويمكن أن يشمل العمل في خدمة المجتمع مجموعة من المهام، بدءًا من صيانة الأماكن العامة وحتى إعداد وجبات الطعام للمناسبات المجتمعية. كما يمكن أن يكون العمل مستمرًا أو موسميًا أو لمرة واحدة ولا يمكن أن يحل محل عمل الموظفين بأجر.

تقوم الاصلاحات المجتمعية بشراكات مع منظمات المجتمع لتوفير فرص العمل في خدمة المجتمع للجناة. تُعرف هذه المنظمات باسم "شركاء العمل في خدمة المجتمع" وتستفيد من الوصول إلى العمالة للعمل الذي لم يكن من الممكن إكماله لولا ذلك.

- **الافراج المشروط**

يتم فرض أمر الإفراج المشروط عندما يتم إطلاق سراح الجاني من الحجز لقضاء ما تبقى من مدة عقوبته في المجتمع.

والغرض من الافراج المشروط هو الإشراف على إعادة إدماج الجناة ودعمهم قبل انتهاء مدة عقوبتهم الإجمالية، مع توفير قدر مستمر من الحماية للمجتمع.

ولا يعني الافراج المشروط أن الجناة "أحرار" دون رقابة. أثناء فترة الإفراج المشروط، لا يزال الجاني يقضي عقوبة في المجتمع ويجب عليه الامتثال لشروط أمر الافراج المشروط.

عندما يكون ذلك مناسبًا ووفقًا لتقدير الاصلاحات المجتمعية، تتم إحالة الانتهاكات إلى هيئة الافراج المشروط بالولاية (SPA) وقد يُطلب من الجاني قضاء ما تبقى من عقوبته في الحجز.

التقارير

غالباً ما يحتاج القضاة إلى معلومات تم التحقق منها حول الجاني للمساعدة في تحديد العقوبة المناسبة. ويتطلب التشريع أن يأخذ الأشخاص الذين يصدرون الأحكام في الاعتبار التقييمات التي يجريها موظفو الاصلاحات المجتمعية قبل أن يتمكنوا من فرض أحكام معينة. تحتوي هذه التقارير على معلومات تم التحقق منها تتعلق بخلفية الجاني وتعليمه وعمله، وتقييمًا للقضايا التي تساهم في السلوك المخالف ومعلومات مناسبة لإصدار الحكم. وتتضمن التقارير تقييمًا لمدى ملاءمة الجاني لمجموعة من خيارات الأحكام المجتمعية.